بنية اللغة العربية في اللسانيات العربية الحديثة، بين التمثيل الدلالي والتمثيل التداولي – قراءة وصفية تقابلية –.

بن ناجي عبد الناصر
أستاذ مساعد أ
المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة

Résumé

This article discusses the representation Linguistic ways of The Arabic language structure via two models each one indicates to a certain trend in this representation :
1-The Modern theory khalilian of Abd El Rahmen Hadj Saleh: Represen-tes the Formal Analysis, So, We found that the first one looking for the formal and the Structural restructuring of the Arabic language.

Key words :

representation/ formal/ semantic/ pragmatic/ grammar/ module/ relation/ function/ structure/ Exegesis.

التمثيل النظري لبينة اللغة هو هدف رامت إلى تحقيقه كل النظريات اللسانية على اختلاف مناهجها ومنطلقاتها وتصوراتها، والتمثيل اللساني لبنية اللغة في مجمله هو إنشاء نموذج مفاهيمي، أي مجموعة من المفاهيم القادرة على عكس طبيعة العينة المدروسة وطبيعة العلاقات الموجودة بين عناصرها وصفا وتفسيرا، وفق «بناء عقْلي يُتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تُكون مجموعة مّتسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»[0].ويختلف هذا التمثيل من اتجاه لساني لآخر ومن نموذج لأخر، ويعود هذا الاختلاف في عمومه إلى أمور هي:

1- بحسب طريقة التمثيل.

2- بحسب العلاقات المراد تمثيلها. (الفصل والوصل بين بنية اللغة ووظيفة التواصل.)

أمّا بحسب طريقة التمثيل، فنجد أساسين معرفيين، الأساس الأوّل هو الأساس الوصفي، ويمكن التأريخ له بظهور لسانيات «Ferdinand

De Saussure» ديسوسور، وما بعدها ممن نحا منحاها، ويقوم على قاعدة المحايدة في التمثيل اللساني، أي الاكتفاء بوصف العينة وتعيين عناصرها، دون تفسير أو تعليل.

أمّا بحسب نوع العلاقات المراد تمثيلها،(الفصل والوصل بين بنية اللغة ووظيفة التواصل.) فينقسم بدوره إلى: تمثيل صوري، وهو الذي يركز على تمثيل العلاقات الصورية الموجودة بين عناصر البينة اللغوية المدروسة، وأساسه هو اعتبار خصائص اللغة الصورية (التركيبية والصرفية والصورية)، خصائص مستقلة عن الاستعمال، يتم وصفها وتفسيرها من الداخل، أي دون اللجوء إلى عوامل دلالية وتداولية.وتمثيل دلالي تداولي، ويركز على تمثيل العلاقات الدلالية–التداولية الموجودة بين عناصر العينة المدروسة أوّلا وبينها وبين مستعمليها ثانيا، وأساسه هو أنّ الخصائص الصورية للغة لا يتسنى وصفها وتفسيرها الوصف والتفسير الكافيين إلاّ إذا عدت نتاجا للتفاعل بين الدلالة والتداول.

ولا يخفى أنّ كلا من الاتجاهين كان له صدى في الدراسات اللسانية العربية الحديثة، فلذلك اخترنا لمعالجة هذه الإشكالية، نموذجين اثنين، يمثلان أوّلا للاتجاه التفسيري في التمثل اللساني للغة، وثانيا يمثل كل واحد منهما لنوع محدد من التمثيل التفسيري، وهذان النموذجان هما: النظرية الخليلية الحديثة للباحث عبد الرحمن الحاج صالح، وتمثل للتمثيل الصوري، ونموذج نحو الطبقات القالبي، للباحث أحمد المتوكل، والذي يمثل بدوره للتمثيل الدلالي التداولي.

يقسم «الفيلسوف بيرس» العلاقات الممكن أن تكون فيها العلامة اللغوية إلى ثلاث علاقات[2] :

1–علاقة العلامة ببقية العلامات، وهي علاقة صورية تركيبية.

2–علاقة العلامة بمرجعها، وهي علاقة سيميائية.

3–وعلاقة العلامة بمستعملها وهي علاقة تداولية.

فبحسب هذه العلاقات يمكن القول بوجود ثلاثة اتجاهات من التمثيل، التمثيل الصوري والتمثيل الدلالي والتمثيل التداولي، لكن نجد بعض النماذج اللسانية تدمج بين الجانب الدلالي والتداولي في التمثيل، كما هو حال نموذج نحو الطبقات القالبي.

1– التمثيل الصوري: النظرية الخليلية الحديثة.

قامت هذه النظرية على أسس معرفية هامة في الدراسة اللسانية وفي التمثيل اللساني لبينة اللغة، أي في صياغة منهجها وبناء جهازها المفاهيمي، وأوّل هذه الأسس هو الوصف والتفسير، فهي لم تتوقف عند الوصف كما هو حال بعض المدارس اللسانية البنوية، وثاني هذه الأسس يتعلق بمنهج التمثيل، ويلخصه صاحب النظرية، عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: « أمّا النظرية الخليلية الحديثة فلا يكتفي أصحابها بالنظر في مدرج الكلام، وإن كان المنطلق، ولكن لا كتسلسل للوحدات الدالة، وغير الدالّة، بل كخطاب حاصل بين متكلم وسامع، فينظر في لفظ الخطاب من حيث بنيته، ويلاحظ أن هذه البنى في حد ذاتها مستقلة عن المعنى، إذ لها قوانينها الخاصّة بها ومجار لا يحددها المعنى»[3]

فبقدر ما يلخص هذا القول منهج الدراسة بقدر ما يكشف عن نظرتها لبنية اللغة، وهي ثالث الأسس التي نحن في صدد سردها، فهي تقسم بنية اللغة إلى بنيتين « إحداهما خطابية إعلامية وهي بنية المسند والمسند إليه وبنية

أخرى لفظية محضة أي صورية وهي التي تشير إليها هذه الصيغة[(ع ← م1) ± م2] ± خ.»[4]

والدراسة هنا تقوم على التمييز الحاسم « بين ما يرجع إلى اللفظ من صيغة ومدلول وما يرجع إلى استعمال هذا اللفظ ومدلوله في واقع الخطاب فكل واحد من هذين الميدانين له قوانينه وضوابطه الخاصة به»[5] فركزت مجال دراستها على البنية اللفظية محاولة التمثيل للجانب الصوري لهذه البنية فصاغت مجموعة من المفاهيم.

وأهم ما يجمع بين هذه المفاهيم هو الصياغة الرياضية التجريدية العميقة، التي عكست طبيعة الفكر اللغوي العربي القديم. ويمكن تقسيم هذه المفاهيم إلى مجموعتين: مفاهيم متعلقة بمنطلق البحث في المادة اللغوية: كمفهوم «**الوضع والاستعمال ومفهوم الابتداء والانفصال ومفهوم القياس**» فهذه المفاهيم تحدد منطلق الدراسة ولا تصف المادة اللغوية، أي هي **مفاهيم أدوات**، عكس مفاهيم المجموعة الثانية التي تصف المادة اللغوية من أدنى مستوى فيها وهو مستوى الأصوات إلى أعلى مستوى وهي: **مفهوم اللفظة، ومفهوم العامل، مفهوم الموضع والعلامة العدمية، مفهوم الباب، مفهوم المثال، مفهوم الأصل والفرع.**»

ومنطلق عمل هذه المفاهيم هو التمييز الحاسم بين مستويين اثنين للغة **مستوى الوضع ومستوى الاستعمال.**

1 – مفهوم الوضع والاستعمال:

يعرِّف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح اللغة على أنّها وضع واستعمال، أي نظام من الأدلة المتواضع عليها لغرض التبليغ واستعمال فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب. **فالوضع** هو « المجموعة المنسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامّة ثمّ بنية جزئية تندرج فيها. أمّا **الاستعمال:** فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال«[6]. وأمّا الاستعمال فله مستويان : مستوى «التعبير الترتيلي أو الإجلالي، والذي يكون في مقام الحرمة، والخطابات الرسمية والأدبية، ومستوى التعبير الاسترسالي والذي يكون في الخطابات العادية اليومية بين الأصحاب وبين الأب والأبناء[7] .

وكذلك مُيِّز بين العمليات التي يقوم بها المتكلم لإنشاء كلامه وتصرفه فيه بحسب « ما يقتضيه الوضع اللغوي، وبين ما يقوم به من عمل يخضع لقوانين الخطاب وما هو خاص به كفرد.

وما يلاحظ، أنّ هذا التقسيم يعكس جانبين مهمين من اللغة وهو الجانب **الاجتماعي** (الوضع) والجانب **الفردي** (الاستعمال)، فالوضع يقع – بتعبير علم الاجتماع – في الجانب اللاشعوري الجمعي للجماعة المتكلمة، بينما الاستعمال راجع إلى الجانب الفردي فهو يخص تصرف كل فرد في هذا الوضع. **فاللسان لا يهمها بقدر ما يهمها ما يفعل به مستعمله** «[8] ، وهذا ما يشكل الفارق الابستمولوجي بين هذه النظرية واللسانيات البنوية.

2– مفهوم الانفصال والابتداء:

أشرنا سابقا أنّ أهم ما يميز هذه النظرية، هو طريقة معالجة المدونة والتعامل معها في استخراج القواعد، فتنطلق من واقع الاستعمال المباشر للغة، أي « من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه «[9] ، عبر مفهوم جوهري في التحليل، وهو مفهوم الانفصال والابتداء، والتي تحدد من خلاله عناصر التحليل، وهي أقل ما يمكن أن ينطق به منفردا ويحمل دلالة يحسن السكوت عندها، وهي ما فوق الكلمة، أي اللفظة والتركيب.

وتعتبر القطعة التي تنفصل وتُبتدأ في نفس الوقت أصلا لفروع أخرى تكون بمنزلتها وتُحمل عليها وتحمِل نفس الميزة، أي قبولها للانفصال و الابتداء كقولنا:

بيت # / # ال{بيت} # / # في ال{بيت} # / # في ال{بيت} الجميل # ...

ومن ميزات هذه الفروع أنّها وحدات مفيدة ولا يمكن أن يُوقف عند جزء منها، و»يسمي سيبويه هذه الزوائد التي تلحق الأصل» بالكلمة غير القابلة للانفراد، وهي زوائد على الاسم والفعل» [10] ... ولكل منهما زوائد خاصة به، فللاسم مثلا < ال ، وحروف الجر والتنوين ...>، وللفعل مثلا < قد والسين وسوف و...>، ولكل زائد من هذه الزوائد موضع خاص به. وتنقسم إلى صنفين:

–وحدات يُبتدأ ولا يُتوقف عليها مثل « ال» التعريف.

–ووحدات لا يُبتدأ بها ويتوقف عندها مثل التنوين.

فمفهوم الانفصال والابتداء من أهم المفاهيم الأدوات التي تمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية في الكلام، فهما يغنيانه عن افتراض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم. فيتعامل مع ما هو موجود بين يديه من المادة اللغوية، لاكتشاف حقائقها. و «هذا المقياس وطريقة التجزئة المبنية عليه لا سبيل إلى وجودها في اللّسانيات الغربية بل هو شيء أخرجه النحاة العرب الأولون وتناساه العلماء في زماننا هذا»[11]

3- مفهوم الاستقامة:

يميز في هذه النظرية –مثلما ميز سيبويه– بين سلامتين، سلامة راجعة إلى اللفظ (المستقيم، الحسن، القبيح)، وسلامة خاصة بالمعنى (المستقيم، المحال)، ثمّ ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين. وهذا هو معنى الاستحسان، وهو استحسان الناطقين أنفسهم « [12] ، ويفصل صاحب النظرية ما سبق في المستويات التالية:

– مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.

– مستقيم قبيح: غير لاحن ولكنه خارج عن القياس وهو قليل.

– محال: قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى.» [13]

4- مفهوم القياس:

أخذ هذا المفهوم في هذه النظرية صبغة رياضية تجريدية، لما يتضمنه من معنى التكافؤ في البنية بين المقيس والمقيس عليه. وقد بلغ درجة عالية من التجريد طبقا لتوجه هذه النظرية، فهو « كمصدر للفعل قاس هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سماها الأستاذ الحاج صالح تفريعا على مثال سابق ... أمّا كاسم فهو التوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطق الرياضي هو تكافؤ العناصر في البنية باصطلاح هذا العلم وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظري لا غير «[14]، كأن تقابل بين بنية لفظتين أو أكثر لاستخراج البنية المجردة للفظة أي مثالها، ويمس هذا المفهوم مستويات عديدة من

اللغة كالمستوى الصرفي ومستوى اللفظة ومستوى التركيب، فهو في كل مرحلة عملية تجريدية يتم بها استنباط الجذر والمثال التحريدي لهذه المستويات.

5- مفهوم الموضع والعلامة العدمية:

أ- في مستوى اللفظة:

كذلك من المفاهيم التي تميزت بها هذه النظرية عن اللسانيات الغربية، مفهوم الموضع، أي « موضع العنصر اللغوي في بنية الكلام، أي في المثال المجرد لا موقعه الحقيقي في مدرج الكلام« [15]، فهو حيِّز في بنية يمكن أن يشغله عنصر لغوي ما كما يمكن أن يخلو منه، ويحدد « بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى الفروع بالزيادة التدريجية على الأصل «[16] ، كالزيادات التي تلحق الاسم المفرد أي « العناصر التي تدخل على يمينه وعلى شماله وتغيره عن كونه اسما مفردا، فبهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه ومجموع هذه المواضع المرتبة تكون حد الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة تدخل عليه لوازمها وتخرج «[17]

ب–في مستوى الكلمة:

الموضع في هذا المستوى هو مادتها الأصلية ومثالها أو وزنها فلكل عنصر من عناصر هذه المادة موضع، أي لكل حرف من حروف الكلمة موضع خاص به داخلها، كذلك وزنها فلفائه موضع وللامه موضع ولعينه موضع.

ج–في مستوى التركيب:

وكذلك في مستوى التراكيب تقوم عمليات حملية بين الجمل، أي حمل الفروع على أصولها بردها إليها لكشف وتحديد المواضع المتاحة من خلال الزيادات المتواصلة على الأصل، وهو ما يشكل مُثُل الجمل. ومواضع هذه العناصر في هذا المستوى هي:

–موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثاني وموضع المخصصات، على الشكل التالي: [(ع ← م1) ± م2] ± خ.

ومن سماته أنّه صوري لا يكافئ الموقع، فهو أكثر تجريدا منه، وكذلك الموضع الذي تظهر فيه الوحدة في مستوى التراكيب واحد سواء قدّمت أم أخرت وذلك مثل: ضربت زيدا وزيدا ضربت، فهذا يدل على أنّ الموضع المقصود غير الموقع اللفظي «[18]. ومن سمات الموقع أنّه لا يحمل أكثر من لفظ واحد وهذا عكس الموضع الذي قد يحمل أكثر من لفظ واحد في مثل التوكيد وعطف البيان والبدل، و» قد يغطي اللفظ الواحد موضعين أو ثلاثة وهو في موقع واحد وذلك مثلما في الجملة: أين زيد؟ فالظرف هنا في موضع الصدارة، أي في موضع يتقدم دائما على العامل والمعمول، وهو أيضا موضع الخبر وتقديمه على المبتدأ واجب لأنّه استفهام. فالموضع النحوي يشبه إلى حد بعيد الموضع الطبولوجي Topological Position «[19].

كذلك قد « يكون الموضع فارغا وذلك مثل الابتداء الذي هو الخلو من العامل الملفوظ في الاسم المبتدأ، وليس معناه بداية الجملة. وكالضمير المستتر الذي هو الخلو من ضمير ملفوظ وغير ذلك. فالموضع شيء وما يمكن أن يحمله شيء آخر «[20]. ويسمي الأستاذ الحاج صالح هذا الخلو من العامل بالعلامة العدمية Expression Zéroوهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة كعلامة التذكير بالنسبة لعلامةالتأنيث... [21]، فخلو المذكر من علامة التأنيث عند مقابلته بالمؤنث هو علامة لتذكيره، كما أنّ التاء علامة للمؤنث، لكن هذه ظاهرة في موضعها والأخرى موضعها خال منها، وهذا الحكم ينجر على الأصول عامة، فالخلو علامة

للأصل بمقابلته للفرع الذي تكون علامته زيادة على هذا الأصل، في مواضع خالية منه. إذا» فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء»[22].

فالموضع» موقع تقديري واعتباري، أي مجرد، تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع. فهو وضعٌ معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظاً أو تقديرًا، وقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلاّ أن مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة أي نظمها وقياسها «[23].

6- مفهوم الأصل والفرع:

يعد هذا المفهوم من المفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها في معالجة الظواهر اللغوية، باعتباره مفهوما يؤشر لمراتب اللغة، فالكلام كله أصول وفروع ينطلق فيها المتكلم من أصل معين ثمّ يوسع فيه بتفريع الفروع أو يقوم بتجريد الفروع للعودة إلى الأصول، وتنعكس هذه الميزة تقريبا على أدني مستوى في اللغة، بداية من الكلمة فاللفظة فالجملة فالنصوص والخطابات بحيث تتناسل أجزاؤها فرعا عن أصل لتوليد المستوى الأعلى. ولهذا يعتبر **الأصل** « منطلق كل تحويل، وهو كل ما يُبنى عليه ولا يبنى هو على غيره، أو ما تفرع عليه الفروع ... وهو الشيء غير المسبب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، وكذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه، فهي تحتاج إلى علامة « [24] وذلك مثل المذكر بالنسبة للمؤنث والمفرد بالنسبة للجمع، والوصول إلى هذه الفروع يتم بعملية تفريعية مرتبطة بالحدود الإجرائية أي المثل التي تتفرع عليها الفروع.

فالفروع هي أصول زائد زيادة على يمينه وعلى شماله، بهذا يكون الفرع أكبر من الأصل ويتضمنه، ويصبح الأصل من عناصر هذا الفرع، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:

الفروع (الأصل + الزيادات)

ألّف علي كاتبا # الأصل
لقد # ألّف علي كاتبا # في النحو
متى # ألّف علي كاتبه # الجديد؟.

7- مفهوم اللفظة: أو الحد الإجرائي للاسم والفعل.

يرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن هذا المفهوم وهذا المستوى من التحليل لم ينتبه إليه اللسانيون في عصرنا هذا، لأنهم قصروا البحث والتحليل على الكلمات والتراكيب و لم ينتبهوا إلى أنّ هناك مستوى ثالثا يتوسط هذين المستويين، والذي اصطلح على تسميته في هذه النظرية على إثر الرضي بمصطلح اللفظة وترجمها الحاج صالح بـ: Lexie. فهي مستوى ثان فوق مستوى الكلمة، بحيث تشكل هذه الكلمة عنصرا من عناصره مع ما يمكن أن يلحقها من زوائد تدخل وتخرج على يمين وشمال الأصل، أي لا تتصل به اتصال بناء لازم لا يفارقه، وإنّما تبقى علامات فارقة للأصل عن الفرع وللفرع الواحد عن بقية الفروع، كالألف واللام بالنسبة للاسم وقد والسين بالنسبة للفعل، فزوائد الفعل هي غيرها زوائد الاسم. دون أن تخرج اللفظة عن كونها لفظة، ودون أن يتوقف على جزء منها وتفيد معنى تبليغيا.

فاللفظة هي « مجموع الكلم الأصلية والزوائد مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه «[25] أي هي الصيغة التي ترتبط فيها هذه الأصول والزوائد.

ومن سمات هذا المستوى أنه منطلق التحليل عند النحاة الأوليين و لم يكن منطلقهم « مستوى الوحدة الصوتية ولا مستوى الكلمة ولا مستوى الجملة

بل– اللفظة– المستوى الذي تتحدد فيه الوحدة اللفظية والوحدة الإعلامية (الإفادية) «[26].

وتنقسم هذه اللفظة إلى قسمين: « اللفظة الاسمية، ويسميها سيبويه ما بمنزلة الاسم المفرد أو الاسم الواحد واللفظة الفعلية.»[27]، وهما يشكلان الحد الإجرائي للاسم والحد الإجرائي للفعل:

– الحد الإجرائي:

ممّا تميز به النحو العربي القديم، عن غيره من الأنحاء سمة حدوده التي تميزت بالتجريد والدقة والإجرائية في وصف وتفسير الظواهر اللغوية وكذلك تمثيل كيفية توالدها من أصول إلى فروع، فلا يكتفي النحوي بالتمثيل الصوري للوحدة التي يدرسها فقط، بل يحاول أن يجعل من المثال مفسرا كذلك للعمليات التوليدية التي يمكن أن تجري فيه، لذلك يعتبر « النحو العربي الأصيل في جوهره إجرائي. ونعني بذلك أنه يحدّد ويولّد في الوقت نفسه الكيانات النحوية بتحديد كيفية حصولها وتحقيقها، ويتم ذلك بحصر الأصول أوّلا ثم بتفريع الفروع على الأصول مع إمكانية ردّ الفروع إلى أصولها (لتكافُئِها)»[28]، وحمل هذه الفروع بعضها على بعض لاستخراج هذا الحد الإجرائي.

فاستنبط النّحاة بذلك حد الفعل والاسم وميزوا بينهما، وحددوا العمليات التوليدية التي يمكن أن تجري في كل حد منهما. وميزوا كذلك بين هذه الحدود وبين الكلمة المفردة، وذلك أن العناصر المشكلة لحد الاسم والفعل عناصر موصولة بعضها ببعض؛ أي أنها تدخل وتخرج على النواة وليست مبنية عليها مثلما هو الحال بالنسبة لعناصر الكلمة المفردة التي تبنى بعضها على بعض ولا يمكن أن تنفصل عن بعضها البعض دون أن تخل ببناء الكلمة.

وللفعل ثلاثة حدود: الحد الإجرائي للفعل الماضي، والحد الإجرائي للفعل المضارع، والحد الإجرائي لفعل الأمر.

8- مفهوم الباب:

من المبادئ الرياضية التي تعتمدها هذه النظرية في معالجة المادة اللغوية، مبدأ الحمل على النظير، بحيث تتوسله لاستكشاف بنية وهيئة العناصر المدروسة، سواء الوحدات الصرفية أو التركيبية، وتتم هذه العملية ب» إجراء الشيء على الشيء، أو حمل العنصر على الآخر...أي بجعل علاقة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا «[29]. ومفهوم الباب هو نتاج لهذه العملية، فهو يؤشر للبينة المشتركة بين عدد من العناصر التي تحمل نفس الخصائص، بحيث « يطلق أولا على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية، مثل: ض،ر،ب/ ر،ب،ض، وكذلك على أبنية الكلام أي على أوزانها: باب فَعَلَ، وباب فَعُلَ وغيرها»[30]. ويمكن التمثيل للعملية السابقة بالمثال التالي[31]:

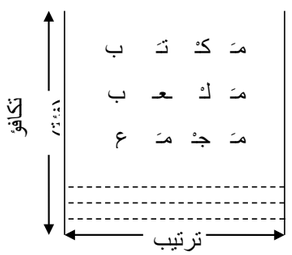

ويتعدى مفهوم الباب المفردة إلى التركيب، فيمكن أن يُؤشر لتراكيب بأكملها بأبواب، أي بإرجاع المتكافئ منها والحامل لنفس البنية إلى باب واحد ك « باب: حسبك ... وباب لقيا وحمدا»[1].

10-مفهوم المثال:

من أساسيات البحث اللساني حديثا وبديهياته، أنّه « لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها

موضوع بحث عقلاني، إلاّ على أساس التجريد الضارب في العمق، وإتباع أسلوب «غاليلي» في البحث «[33]، ولعل هذا ما تفطن إليه نحاتنا قديما من خلال معظم المفاهيم التي صاغوها في دراساتهم اللغوية، ومن هذه المفاهيم مفهوم المثال الذي انفرد به النحو العربي القديم، فهو « مفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية «[34]، إذ يعتبر أكثر تجريد من مفاهيم هذه اللسانيات. ويقترح الحاج صالح ترجمته بـShémeJénérateur، وهو مفهوم صوري رياضي مجرد « تتحدد به العناصر اللغوية، ولكنه حد إجرائي Processive définition، لأنّه ترسم فيه جميع العمليات التي يتولد بها العنصر اللغوي في واقع الخطاب»[35]، وأهميته في الصياغة النظرية تكمن في أنّه تحويل لواقع الظاهرة اللغوية إلى بنية مجردة ومجموعة من الرموز التي لا تصدق على العينيات، ولكن يراد بها تعميم حكم على سائر الجزئيات فـ « يسهل تداول العلم النظري وتصور مجالاته وعلاقات ظواهره التي يُتحدث عنها «[36]، فهو صياغة نظرية تجريدية قصد تعميم الأحكام.

ويحدد في مستوى اللفظة والتراكيب، عن طريق مبدأ الابتداء والانفصال، فيحدد أولا العنصر المراد استخراج مثاله، بقبوله للابتداء والانفصال أي إفادة معنى، ثم يحمل على نظائره المكافئة له مع مراعاة الزيادات التي تتفرع عن الأصل فتدخل وتخرج عليه، وترتيبها كل في موضعه، فيُحصل على بنية مشتركة مجردة تحمل مجموعة من المواضع تشكل مثال هذا العنصر سواء اللفظة أو التركيب. وكذلك بالنسبة للكلمة المفردة فمثالها هو وزنها. وهو « نتاج عمليتين، عملية تجريدية تؤدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية، فيحصل بناء معين يسمى مثالا «[37].

فالمثال « مجموعة من المواضع المرتبة ترتيبا معينا، وهو نتيجة للعمليات التفريعية التي تحدد هذه المواضع، فتظهر على المستوى التركيبي على شكل سلسلة من المواضع المرتبة»[38].

وميزة هذا المفهوم – كما سبقت الإشارة– أنّه مفهوم عام يمس كل مستويات اللغة ما عدا المستوى الصوتي، فنجد أنّ « النحو كله مُثُل، لأنه الصيغ والرسوم التي تبنى عليها كل وحدات اللغة إفرادا وتركيبا «[39]كالتالي: المستوى الصرفي وهو وزن الكلمة، والمستوى اللفظي وله ثلاثة مثل: مثال الفعل الماضي ومثال الفعل المضارع ومثال الفعل الأمر، والمستوى التركيبي وهو بنيته العاملية: [(ع¬م1={ع ← م1) ± م2}) ± م2={(ع ← م1) ± م2] ± خ.

11- مفهوم العامل:

أصبح للعامل في النظرية الخليلية الحديثة، صياغة جديدة جعلت منه مفهوما إجرائيا يستعان به لا في الدرس اللغوي فقط بل في مجالات أخرى كمجال الحاسوبيات، ولم يتأت له هذا إلاّ بفهم عميق لأغراض أصحاب هذا المفهوم، أمثال الخليل وأصحابه.

يرى الحاج صالح أنّ « مفهوم العامل من أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه، رحمهم الله، ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول النظرية اللغوية، وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الديناميكي الذي يبنى عليه المحور التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرقى إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة»[40]، ولهذا أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا لهذا المفهوم الإجرائي الرياضي. وصاغته على الشكل التالي: [(ع¬م1={ع ← م1) ± م2}) ± م2={(ع ← م1) ± م2] ± خ.

التمثيل الدلالي التداولي: (الوظيفي): نحو الطبقات القالبي.

ارتكزت هذه النظرية كسابقتها على بعض الأسس المعرفية التي استطاعت من خلالها إنتاج جهاز مفاهيمي قادر على وصف وتفسير الكثير من ظواهر اللغة العربية، وعلى التمثيل لبنيتها دلاليا وتداوليا، ومن جملة هذه الأسس ما يأتي:

– الأساس الأول: « للغات الطبيعية وظيفة أصل هي وظيفة التواصل، وما عداها فوظائف فرعية «[41]، كالوظيفة الشعرية، والوظيفة الميتالغوية، والوظيفة الاسترعائية*.. فاللغة أداة تواصل بالدرجة الأولى، ومن هذا المنظور « تعد العبارات اللغوية مفردات كانت أم جملا، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة. وتقارب خصائصها من هذا الأساس»[42]. فموضوع الدرس اللساني بهذا الاعتبار، هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم/ المستمع، التي يكتسبها من مجتمعه بممارسة لغته في سياقات مختلفة.

والقدرة التواصلية للمتكلم في النحو الوظيفي، هي قدرة نحوية زائد قدرة تداولية، « بمعنى أنّها معرفة القواعد التداولية بالإضافة إلى القواعد التركيبية والصوتية التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقاميه معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية معينة»[43]. فالقواعد التداولية المتحكمة في اللغة كظواهر « الاقتضاء والاستلزام الحواري، والتبئير، وتوزيع المعلومات داخل الجملة، تشكل جزءا من معرفة المتكلم/السامع المجردة للغته. إضافة إلى معرفته بالقواعد الصرفية والدلالية والتركيبية لها»[44].

فهي « مجموعة من الملكات التي تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه. متيحة بذلك التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية «[45]، وحدد عدد الملكات في النموذج الوظيفي المعيار للنظرية الوظيفية التداولية بخمس ملكات : الملكة اللغوية، والملكة المعرفية، والملكة المنطقية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية، والملكة الشعرية. ثم وسّعها المتوكل إلى ست ملكات بإضافة ما سماه بالملكة الشّعرية.

– الأساس الثاني:

«ليست بنية اللغة مستقلة عن وظيفتها التواصلية»[46]، مع أنّهما يشكلان نسقين مختلفين من حيث طبيعتهما. إلا أنّهما يبقيان « مترابطين ويتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية–التركيبية والصوتية»[47]. فبنية اللغة تأخذ الخصائص البنوية التي تخدم إنجاح عملية التواصل وأهدافها وأنماطها المختلفة، فهي « نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص الدلالية والخصائص التداولية والخصائص التركيبية»[48]، من هذا الاعتبار صيغ نموذج النحو الوظيفي ممثلا للطبقات الثلاثة للجمل: الصرفية–التركيبية، والدلالية والتداولية.

– الأساس الثالث:

وهو مكمل للأول والثاني ويقوم على فكرة أنّ «العلاقة التي تربط بنية اللغات الطبيعية بوظيفتها التواصلية علاقة تبعية، حيث تحدد الوظيفة خصائص البنية»([49]، بمعنى أنّ الخصائص التداولية للغة تتقدم في إنتاج العبارة اللغوية على الخصائص التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية أولا وتتحكم في تحديد صياغتها ثانيا.

– الأساس الرابع:

أما في ما يخص نحو الطبقات القالبي والنظرية الوظيفية عموما فقد تجاوزا كذلك حد الوصف إلى محاولة تحقيق نوعين من الكفاية : **الكفاية التفسيرية**

والكفاية الإجرائية.

1-**الكفاية التفسيرية:** وتعني هذه الكفاية وجوب وصف الظاهرة وكذلك تحديد القوانين المتحكمة فيها. ولبلوغها يجب أن يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفايات:

1-1- الكفاية التداولية: وتُعَرف في إطار هذا النحو على أنّها « استكشاف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات. وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي»[50]، وذلك لأنّ التواصل – وفقا للمبدأ السابق- يحدد إلى حد بعيد خصائص العبارة البنوية، وذلك لحدوثها في سياق تداولي تحكمه سنن تداولية معينة. فيجب ألا تحلل هذه العبارات خارج هذه القواعد التداولية العامة بما تحتويه من عناصر السياق وكذلك بما يحيطها من سياق لغوي، أي بما يسبقها وما يلحقها من عبارات، وعلى المحلل أن يصل إلى تفسير عمل هذه القواعد في بنية الجملة أولا، وأن يمثل لها في نموذجه النحوي ثانيا.وما يمكن أن يستخلص من هذا الطرح الأخير للكفاية التداولية أمور منها:

- تأخذ العبارة اللغوية صنفين من الخصائص:

أ- خصائص مرتبطة بالاستعمال تحملها العبارة من استعمالاتها في سياق معين. ويدخل في تحديد هذه الخصائص نسقان: نسق لغوي ويتمثل في الخصائص الصرفية والتركيبية. ونسق استعمال، ويتمثل في الخصائص التطريزية التي يحددها القصد (القوة الإنجازية) والتي يحددها موقف المتكلم من فحوى خطابه، كذلك ترتيب عناصرها بالتقديم والتأخير بينها بحسب التبئير في هذه العناصر.

- ب- خصائص مستقلة عن الاستعمال، بحيث لا يتدخل الاستعمال في تحديد سمات العبارة البنوية ويسميها المتوكل بالتراكيب المستقلة، ومنها رتبة المركب الاسمي الفاعل وإعرابه اللذان تسندهما الأداة < إنّ> في مثل:

أ- يحب اللهُ المحسنين.

ب- إنَّ اللهَ يحب المحسنين.

ف< إنّ> في هذا المثال غيّرت من رتبة الفاعل ومن حركة إعرابه بحيث قدمته على الفعل وأسندت إليه الحركة الفتحة.

-مفاد التعريف (علاقة بنية اللغة بالتواصل...) كذلك أنّ إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها يتمان في إطار خطاب متكامل (حوار أو سرد أو...) متجانس. تحدد فيه صيغة العبارة وحمولتها الإنجازية/ أغراضها التبليغية، وهو ما دعا النماذج الأخيرة من هذا الاتجاه إلى إعادة النظر في البنية المقترحة للتمثيل للجملة. أي تجاوز النموذج السابق إلى نموذج آخر يأخذ بعين الاعتبار هذه الميزة أي تجاوز نحو الجملة إلى نحو الخطاب[51].

2-1-الكفاية النفسية:

والسعي إلى تحقيق هذه الكفاية يوجب الأخذ بعين الاعتبار، تقسيم النماذج النفسية، إلى» نماذج **إنتاج** ونماذج **فهم**. تحدد نماذج الانتاج كيفية بناء المتكلم للعبارات اللغوية ونطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطَب للعبارات اللغوية وتأويلها»[52]. مع التمثيل لمراحلها داخل النموذج النحوي نفسه، انطلاقا من أوّل مرحلة في الإنتاج وهي القصد مرورا بمرحلة الصياغة وصولا إلى النطق. وتتم عملية الفهم والتأويل عكس اتجاه الإنتاج، بحيث يبدأ المتلقي في فهمه للعبارة انطلاقا من المنطوق مرورا بالصياغة وصولا إلى القصد على الشكل التالي:

- إنتاج = قصد ¬ صياغة ¬نطق.

قصد ® صياغة ®نطق = فهم

1- 3-الكفاية النمطية:

وهي محاولة الوصول إلى: **أولا**: وضع نموذج نحوي يستطيع أن يفسر الظواهر الموجودة في اللغات الطبيعية، وكلما استطاع النموذج النحوي أن يعمم إطاره لتفسير أكثر من لغة كان أكثر نمطية وشمولية، ف « النظرية اللسانية لا تكون ذا جدوى إلا إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق»[53]. وهو ما يعرف بـ<**الكلية**> في اللسانيات الحديثة. و» العدة التي أعدتها نظرية النحو الوظيفي لتحصيل هذه الكفاية النمطية، وضع ضابطين اثنين على النحو: ربط تنميط اللغات بالكليات اللغوية والسعي في إحراز أكبر قدر من التجريد في صوغ المبادئ والقواعد»[54].

وثانيا محاولة « تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط «[55].

- الأساس الخامس:

أجمل هذا الأساس المفاهيم الأساسية في التمثيل لبنية اللغة، والتي أفرزتها الأسس الأربعة السابقة، وذلك على النحو الآتي:

انطلاقا من فكرة أنّ التركيب والصرف يحدهما إلى حد بعيد التداول والدلالة يقترح نحو الطبقات القالبي صوغ بنية النحو(بعد تعديلها) على الشكل التالي:

« تشتق الجملة عن طريق بناء بنيات ثلاثة: «البنية الحملية Pedicate structure» ثمّ «البنية الوظيفية Functional Structure»، ثمّ «البنية المكونيةConstituent Structure «[56]. بحيث تنتمي هذه البنيات إلى بنيتين كبيرتين: البنية **التحتية** وتشتمل على مستويين، مستوى تمثيلي وتنتمي إليه البنية الحملية ومستوى علاقي تنتمي إليه متممات البنية الحملية، القضية والقوة الإنجازية.

وبنية **مكونية** تتضمن المستوى الصرفي-التركيبي، أي التحقق البنوي للجملة. وتربط بين البنيتين الحملية والمكونية، البنية الوظيفية. ويتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق « تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد: الأساسfund ، وقواعد إسناد الوظائفFunctions Assignement، وقواعد التعبير Expression Rules "[57]. وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الموالي.

والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات السابقة « أنماط ثلاثة: علاقات دلالية (علاقة المنفذ والمتقبل والمستقبل و...). وعلاقات تركيبية (علاقة الفاعل والمفعول). وعلاقات تداولية (علاقة المبتدأ، علاقة الذيل، علاقة المحور، علاقة البؤرة ...) «[58].

المقارنة والتركيب بين التمثيلين:

وبعد جرد أهم ما يميز التمثيل وبنيته في كل من النموذجين، النظرية الخليلية الحديثة ونحو الطبقات القالبي، نحاول الوقوف على ما يشكل عنصر التكامل بينهما، وأوّل ما يستوقفنا في هذه العملية، هو اتجاه الدراسة وطريقة التمثيل، فلو عدنا إلى تصور كل نظرية لبنية اللغة، سنجد ما يأتي:

كل منهما يقرّ أنّ للغة بنيتن، بنية تجريدية، وبنية لفظية، فأما الأوّل فيقسم البنية التجريدية إلى قسمين: بنية المسند والمسند إليه، ويصطلح على تسميتها البنية الخطابية، وبينة صورية، تشمل بينة المثل: (العامل، الحد الإجرائي، ...)، ويمكن التمثيل لها بالشكل التالي:

بنية خطابية¬ بنية لفظية® بنية صورية.

والثاني يطلق على البنية الأولى، أي البنية التجريدية المصطلح البنية الحملية، وتتكون من المحمول وموضوعاته، وتقابل عند الأول البنية الإسنادية، ويصطلح على البنية اللفظية مصطلح

البنية المكونية. أمّا فيما يخص البنية الثالثة في هذا النموذج أي البنية الوظيفية، فهي بينة رابطة بين البنيتين السابقتين، أي مرحلة وسط في عملية الاشتقاق.

ويمكن التمثيل لها بالشكل الآتي:

بنية حملية¬بنية وظيفية¬بنية مكونية.

وبقدر ما تؤشر الأسهم إلى ترتيب البنى، تؤشر كذلك إلى اتجاه مسار الدراسة والتمثيل.ويمكن تلخيص ذلك في المخطط التالي:

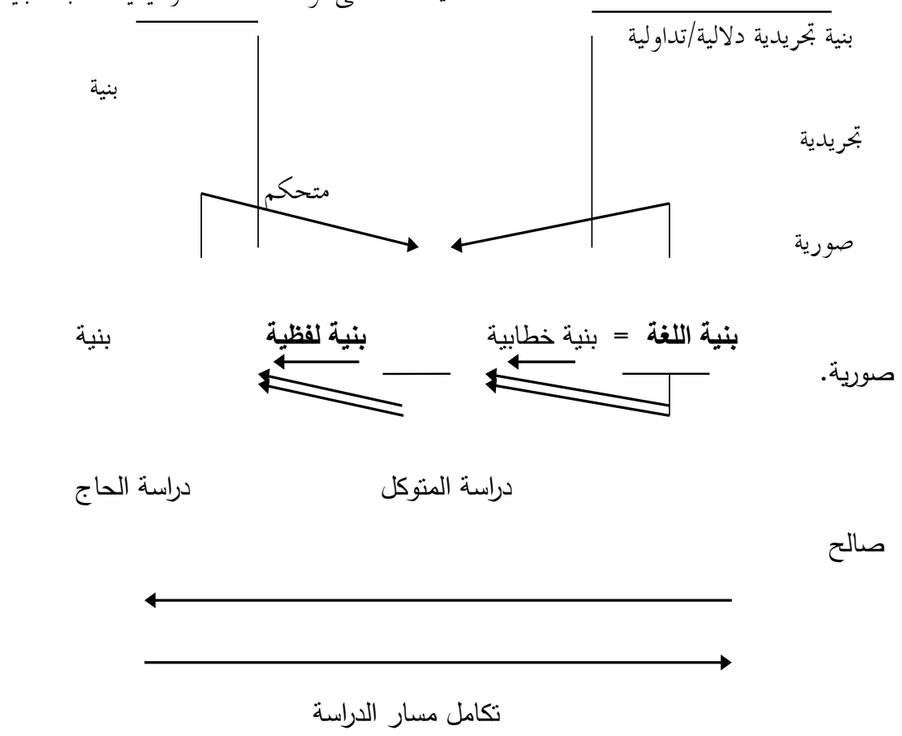

فما يمكن ملاحظته من هذا المخطط أمور أهمها:

-مسار دراسة المتوكل لبنية اللغة تنطلق من البنية الخطابية وصولا إلى البنية اللفظية، وهذا ما تعكسه الترسيمية السابقة:بنية حملية ¬بنية وظيفية¬بنية خطابية¬ بنية لفظية® بنية صورية.

فدراسة المتوكل ربطت بين البنيتين الخطابية واللفظية في الدراسة، أمّا دراسة الحاج صالح فقد فصلت بين البنيتين واهتمت باللفظية باحثة عن الجانب الصوري لها.

الدراستان تكمل إحداهما الأخرى، فدراسة الحاج صالح تبدأ حيث تنتهي دراسة المتوكل، فالجانب اللفظي يشكل آخر مراحل تشكل العبارة اللغوية في دراسة المتوكل، ويشكل أول مرحلة من مراحل دراسة الحاج صالح.

*لا يمكن الحديث عن بنية تجريدية واحدة وإنما عن بنيتين: بنية دلالية تداولية، وهي بنية المستويين التمثيلي والعلاقي، وبنية تجريدية صورية، وهي البنية العاملية. أما البنية اللفظية فتشكل التحقق الفعلي للبنيتين.

*ينطلق المتوكل من البنية التجريدية الدلالية-التداولية، محاولا اكتشاف كيفية تحكم وإنتاج هذه البنية للبنية اللفظية، باعتبار الأولى مسؤولة عن

التحكم وإنتاج البنية اللفظية.

*ينطلق الحاج صالح من البنية اللفظية محاولا الوصول إلى البنية الصورية المتحكمة في البنية اللفظية.

*البنية التجريدية الدلالية التداولية تتحكم في سلامة الجانب الدلالي التداولي، أي تسمح بإنتاج عبارات سليمة من هذا الجانب، فتتحكم في الترتيب والعلاقات المنطقية والسياقية بين عناصر العبارة.

*البنية الصورية تتحكم في السلامة النحوية-الصرفية للعبارة، أي تمنع من إنتاج عبارات لاحنة من هذا الجانب، فتتحكم في وزن الكلمة وإعراب الوحدات، أي إسناد الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية.

*يمكن لكل من البنيتين أن ترسخ في دماغ المتكلم/السامع، ما يمكّنه من إنتاج عبارات كثيرة سليمة من الناحية الدلالية والتداولية والتركيبية، لم يسبق له أن سمعها من قبل وأن يفهمها كذلك.

*التكامل بين هاتين الدراستين يسمح بدراسة اللغة من أكثر من جانب، أي يسمح بوصف وتفسير أوسع وأعمق لبنية اللغة.

ويمكن إعادة رسم المخطط السابق باستعمال مفهومي السطح والعمق كالآتي:

لكن هناك أسئلة يطرحها هذا التمثيل وتستحق بحثا معمقا لما في الإجابة عنها من تعميق لفهم اللغة، هي: ما مدى شرعية الحديث عن بنيتين تجريديتين للغة كما سبق التمثيل لهما؟ وهل تتداخل البنيتان التجريديتان وتعملان بشكل موحد، أم تنفصل كل واحدة منهما عن الأخرى وتعمل كل واحدة منهما على حدة؟ وهل يمكن الاستغناء عن احديهما في وصف اللغة؟ وهل تعتبر كل واحدة منهما مفاهيم كلية أي صالحة لوصف أكثر من لغة؟.

ومن خلال هذه الميزة، أي ميزة التكامل نحاول

كذلك مناقشة إشكالية مهمة يطرحها الجمع بين هاتين الدراستين وطرحها كذلك المتوكل في أحد كتبه، وهي إشكالية العامل والعمل بين عناصر العبارة، أي ما إمكانية الحديث عن هذا المفهوم في نظرية مؤسسة تداوليا، أي نظرية النحو الوظيفي التداولي بما فيها نموذج نحو الطبقات القالبي؟، حيث يقول في كتابه **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، « ...قضية كبرى أساسية بالنسبة للبحث اللساني عامة، هي قضية مدى تطابق حيز الخطاب وحيز العاملية. ونرجو أن يعمق البحث في هذه القضية لأهميتها ولما يمكن أن تتيحه من الاقتصاد في آليات التقعيد للظواهر اللغوية. إنّ السؤال الذي نأمل أن يُسعى في الإجابة عنه بهذا الصدد هو السؤال الآتي: **هل تمارس العاملية داخل الفعل الخطابي الواحد، أم هل العاملية والفعل الخطابي مجالان مختلفان لا يتطابقان** »[59]، وهو سؤال تفصله الأسئلة السابقة من مدى تطابق البنيتين الدلالية–التداولية والصورية–العاملية.

وما يمكن أن يُقترح لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال، هو إدخال البنية العاملية كما صاغها الباحث الحاج صالح، في مراحل اشتقاق الجملة، وذلك انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في كل من النظريتين فيما يخص مفهومي **الموضع والموقع**:

–توصّل الحاج صالح من خلال دراسته إلى اقتراح نموذج للبنية الصورية العاملية كالتالي: [(ع¬م1=}ع ← م1) ± م2}) ± م2=}(ع ← م1) ± م2] ± خ.

تحتوي هذه البينة على مواضع مجردة تشغلها العناصر اللفظية للعبارة، وتنقسم هذه المواضع إلى مواضع تصدير وهما موضعا الاستفهام والشرط، ومواضع لاحقة: وهي مواضع العامل والمعمولات والمخصصات.

–وتوصل المتوكل كذلك إلى اقتراح نموذج للبنية الخطابية للجملة قوامه المواقع كالتالي:

{[مبتدأ/منادى] {[(صدر)] [بؤ/مح/وجه] م س [محم [فا] م س [(ص)]} [ذيل]}

تتفرع عنها بنيات الجمل الأخرى الفعلية والاسمية والرابطية، كما يلي على التوالي:

{ م4 ، م2 ، م1 ، مØ، ف (م آ)، فا، (مف)، (ص)، م3 }.

{ م4 ، م2 ، م1 ، مØ، فا { م س/ م ص/ م ح/ م ظ } ، (مف)، (ص)، م3 }.

{ م4 ، م2 ، م1 ، مØ، ط فا { م س/ م ص/ م ح/ م ظ } ، (مف)، (ص)، م3 }.

ما يمكن ملاحظته عند مقابلة البنيتين، أن كلا منهما مبني على عناصر فالأولى (نموذج الحاج صالح) مبنية على مواضع، والثانية (نموذج المتوكل) مبنية على مواقع، وقد فرق الحاج صالح بين المفهومين تفريقا دقيقا –وهو في محله–، وذلك باعتبار الموضع مفهوما صوريا والموقع مفهوما خطابيا. ولكل من البنيتين مواضع ومواقع أصل ومواضع ومواقع مخصصات ومواضع ومواقع صدور، لكن الاختلاف بينهما يكمن في أنّ البنية الموقعية تزيد عن البنية الموضعية بمواقع خارجية، وهو أكبر منعرج فاصل بينهما وهو تحصيل حاصل لأنّ البنية الموقعية تمثل للجانب التداولي عكس البنية الصورية. أمّا فيما يخص المواقع الداخلية فيمكن إسقاطها على البنية الموضعية وتفسير إعراب وحداتها عن طريق مفهوم العمل في هذه البنية، وكما فسره النحّاة العرب، أي دون اللجوء إلى تفسيره عن طريق الوظائف.

أمّا الإشكال فيكمن في مدى إمكانية تسليط العامل على المواقع الخارجية أو لا. وما يمكن اقتراحه كحل هو زيادة مواضع خارجية في البنية

العاملية، وما يبرر هذه الزيادة شيء منطقي، هو عدم إمكانية حضور عنصر في بنية العبارة خارج عن موضع معين. وإذا افترضنا أنّه يمكن ذلك ففي أي مرحلة من مراحل اشتقاق الجملة تدمج البنية العاملية؟. ويمكن الإجابة عن الإشكالين بالتمثيل لهذا الإدماج بين البنيتين بالمثال التالي:

1– البنية الموقعاملية للجملة: (الجملة الفعلية مثالا):

ع		م1		م2				خ	بنية
س	ش	ع	م1	م2	ع	م1	م2	خ	عاملية
مو1/ موØ		ف	فا(محور)	مف(بؤرة)	ف	فا	مف(محور)	(ص)	بنية موقعية
	إن	يتناول	زيد	الدواء	فسيشف	Ø	هـ	حالا	جملة

بحيث يحتوي الموضع والموقع الصدر–موضع العامل الأول لهذه الجملة الفعلية– على أداة الشرط إن، فيما يحتوي موضع المعمول الأوّل على موضعين موضع العامل والمعمول الأول، اللذين يحويان بدورهما موقعين: موقع المحمول الفعلي وموقع موضوعه الفاعل، الذي يحمل بدوره وظيفة المحور، فيما يحتوي موضع المعمول الثاني على أربعة مواضع، موضع المعمول الثاني زائد موضع العامل الثاني زائد موضع معموله الأول والثاني على التوالي، وتحتوي هذه المواضع بدورها على موقع موضوع المحمول الثاني الذي يحمل وظيفة المفعول والوظيفة التداولية البؤرة، زائد موقع محمول جملة جواب الشرط، زائد موقعي فاعل ومفعول هذا المحمول، فيما يحتوي موضع المخصص على الموقع (ص) المخصص للواحق المحمول التي لا تحمل وظائف تركيبية أو تداولية تخولها احتلال موقع آخر.

أمّا إدماج هذه البنية العاملية في مراحل اشتقاق الجملة، فإنّه يكون في مستوى البنية التركيبية لمناسبة هذه البينة لاستقطاب البنية العاملية.

وهذا التمثيل يطرح كذلك إشكالية طبيعة العوامل المحتملة في هذه البنية، وذلك لأنّ العوامل اللفظية والمعنوية في هذه البنية تتحكم في تحديد إعراب عناصر هذه البنية، لكنّها لا تتحكم بأي حال من الأحوال في رتبة العناصر في هذه البنية، لأنّ اللغة العربية من اللغات التي تتوسل الإعراب والرتبة في تحديد معاني وحدات الجملة. لذلك اقترحنا لمعالجة هذه الإشكالية تقسيم العامل إلى عوامل بنوية وعوامل تداولية.

وفي الحقيقة لو تتبعنا مسار تطور اللغة العربية لوجدنا أنّ العامل التداولي سبق العامل البنوي إلى الوجود، وما يؤيّد هذه الملاحظة إشارة بعض النحاة القدماء من أنّ **العامل هو الرجل**، أي أنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر، متحررا من كل قيد بنوي، أي من العوامل اللفظية المعروفة، وأنّه هو من حدد عملها فيما بعد، وهذه حقيقة، لكن هل يعني هذا أنّه كان يرفع وينصب ويجر على هواه مطلقا و لم يكن يخضع لأي قيد من القيود الأخرى؟

أمّا تحرره المطلق فهذا مستبعد وإنّما كان يخضع لقيد تداولي هو قيد **الخفة والثقل**، المرتبط بالسياق التداولي للغة، وما يبرر هذا التفسير كذلك إشارة بعض النحاة إلى أن العرب أعطت الرفع أثقل الحركات للفاعل لقلته في الكلام والنصب للمفعولات لكثرتها في الكلام، وهذا الاقتراح له وجه من الصحة، لأنّ اعتبار المتكلم متحررا من كل القيود لا تؤيده حقائق اللغة العربية والانسجام والاطراد العجيب للإعراب في وحداتها.

فإذا سلمنا بما جاء في الفقرة السابقة يمكن القول إنّ العامل التداولي كانت له أسبقية العمل في بنية اللغة في مراحل تشكلها الأولى، سواء من حيث الإعراب أو من حيث رتبة العناصر، لكن بعد استقرار واكتمال بنية اللغة واطراد الإعراب في أواخر عناصرها، أراد النحاة أن يجدوا لهذا الاطراد مبررا بنويا فقادهم البحث إلى اكتشاف العامل البنوي الذي كان نتيجة اكتمال واستقرار بنية اللغة العربية، لكن بقيت الرتبة محررة من هذا القيد البنوي – و لم تستقر كما حدث للغات الرتبية كاللغة الفرنسية والانجليزية– لكنها قُيدت بقيد تداولي آخر، يخضع فيه ترتيب عناصر اللغة إلى السياق التداولي العام من تقديم وتأخير وحصر بما يقتضيه هذا السياق.

وما يمكن أن يستنتج من هذا الطرح أنّ العوامل عاملان عامل بنوي متحكم في الإعراب وعامل تداولي متحكم في رتبة مكونات الجملة التي « تتخذ مواقعها المحددة لها بعوامل تداولية، وهذه العوامل عبارة عن علاقات تخاطبية تربط المتكلم بمخاطبه»[60] وفق سياق معين. ويمكن تقسيم العوامل التداولية إلى عوامل مرتبة وعوامل دابجة، ويقصد بالمرتبة العوامل المسؤولة عن ترتيب الوحدات بالتقديم والتأخير والحصر مثلا، ويقصد بالعوامل الدابجة العوامل المسؤولة عن إدماج المخصصات وأدوات الحصر وغيرها. وقد بحثها النحاة القدماء في جانب البلاغة، تحت أبواب مختلفة، كباب التخصيص وباب التقديم والتأخير وغيرها، ولعل هذا ما يعطي شرعية إعادة لم شمل النحو بعلم المعاني في تدريس اللغة، ف « تلقين هذه العوامل التداولية، بقسميها المرتب والمدمج، يطور حتما قدرة المتكلم أولا على إصابة الفهم للأقوال التي يتلقاها، وثانيا على إجادة التعبير عن الأفكار التي يلقيها «[61].

وبهذا يتبين من خلال هذه المقابلة السابقة بين النظريتين مدى التكامل الموجود بينهما وان كان هناك ختلاف فمرده إلى المنطلقات المؤسسة. ولعل هذا الاختلاف والتعدد في المفاهيم بين الدراسات اللغوية، مع وجود حجة وبرهان لكل رأي منها، هو ما يسمح بمعرفة حقيقة هذه اللغة الكامنة أصلا في غنى بنيتها وتعدد ظواهرها، ما يُصعّب احتواءها من طرف نموذج نحوي واحد.

الهوامش:

(1).عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال الدار البيضاء، د ط، 1985، ج 1، ص13.

(2) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1-2009، ص59.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية –الجزائر، (د،ط) 2007 ج2، ص91.

(4) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية –الجزائر، (د،ط) 2007ج1، ص90.

(5) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج2، ص176-177.

(6). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية – الجزائر، (د،ط) 2007 ص195.

(7). ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق ج2 ص176-177.

(8). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق ج2 ص20.

(9).نفسه، ج1 ص249.

(10). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص84.

(11) .عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 214

(12). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص218.

(13). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص218.

(14) . عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص323.

(15).نفسه، ص50.

(16). عبد الرحمن الحاج صالح؛ النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية، ص 35.

(17). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص40.

(18). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص21.

(19). عبد الرحمن الحاج صالح؛ أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلة الحديثة ، ص26.

(20) . عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2، ص50.

(21). ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح؛ النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية ، ص 36.

(22) . أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي–دمشق (د ط)، (د ت)،ص 68.

(23) . عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص 12، 13.

(24). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص43.

(25). عبد الرحمن الحاج صالح؛ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص90.

(26).نفسه، ج1، ص324.

(27) .نفسه، ص89.

(28) .نفسه، ج2 ص 78.

(29). عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 2، ص 85

(30). عبد الرحمن الحاج صالح؛ النظرية الخليلية الحديثة

–مفاهيمها الأساسية ، ص 22.

(31). عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص 318.

(32). سيبويه، الكتاب، ج1، ص.300/186.

(33). حافظ إسماعيل، علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص315.

(34). عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص251.

(35) .نفسه،ص319.

(36). عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية: بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان– المغرب ط 1/ 2000،ص24

(37). عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص319.

(38). نفسه، ص92–93.

(39). نفسه، ص251.

(40).عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص 170.

(41) .أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي. دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009،ص 8.

(42) .أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 20.

(43) . أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 11.

(44) .أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 83–84.

(45) .أحمد المتوكل،قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، المغرب (ب، ط)، (د، ت). ص 36.

(46) . أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 8.

(47) . أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي، ص 21.

(48) . أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،ص 137.

(49) . أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 8.

(50) . نفسه، ص 64.

(51) .ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 65–66.

(52) .نفسه، ص 66.

(53) . نفسه، ص 68.

(54) . نفسه، ص 70.

(55) . نفسه، ص 149.

(56) . أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية،ص 11.

(57) . نفسه، ص 11.

(58) . أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،ص 137.

(59).أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص57.

(60) .محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة ط1، 1431هـ/2010م، ص18.

(61) .نفسه، ص19.